ULFED
Uluslararası STK Federasyonu
Civil Society Organization Platform
منبر منظمات المجتمع المدني

حماية

تقرير الحالات في مشروع حماية

خلال عام من إطلاقه

15 آب/أغسطس 2023 - 15 آب/أغسطس 2024

اسطنبـول - تركيـا

آب/أغسطس 2024

تقرير الحالات في مشروع حماية خلال عامـ من إطلاقه

15 آب/أغسطس 2023 - 15 آب/أغسطس 2024

2180 حالة قدمت للمشروع خلال عامـ من إطلاقه

خلال العامـ الأول من إطلاق مشروع حماية في **15 آب/أغسطس 2023** ، وصل عدد الحالات المقدمة إلى المشروع إلى **2180** حالة. تمـ تسجيل الحالات من خلال رابط طلب المساعدة القانونية المتوفر بالموقع الرسمي للمشروع، أو من خلال المنظمات والجمعيات السورية الأعضاء في المنبر، أو من خلال الزيارات الميدانية لفريق حماية.

أهمـ المشاكل التي تواجه السوريين

استناداً إلى الإحصائيات المستخلصة من مجموع الحالات المسجلة لدى مشروع حماية، تمـ توثيق أهمـ المشاكل القانونية والحقوقية التي يواجهها السوريون في تركيا. وقد جاءت نتائج المشروع متوافقة مع عدد كبير من التقارير الحقوقية والإعلامية، بالإضافة إلى آراء الخبراء والمختصين في قضايا حقوق اللاجئين. وفيما يلي **نستعرض أهمـ هذه المشكلات التي تمـ توثيقها:**

① الترحيل التعسفي والاحتجاز الإداري في مراكز الترحيل

تعد المشكلة الأكبر والأبرز، خلال العامـ الماضي، سواء من حيث عدد الحالات المتأثرة بها أو من حيث حجمـ آثارها البالغة. فقد تسببت عمليات الترحيل التعسفي بتشتيت عدد كبير من العائلات وتفكيك أفراد الأسرة الواحدة، كما قطعت سبل العيش والاستقرار، وأدت إلى إنهاء أو تأخير وتشتيت المسيرة الأكاديمية أو المهنية لعدد من الأفراد.

وتحدث العديد من حالات الترحيل من خلال توقيع الأشخاص على وثائق "العودة الطوعية" داخل مراكز الاحتجاز الإداري. إلا أن الكثير من المرحلين يؤكدون أن توقيعهم **لم يكن طوعياً**، حيث يشير البعض إلى أنهم وقعوا تحت ضغط الظروف في مراكز الترحيل أو نتيجة للإكراه والمعاملة السيئة. كما أشار آخرون إلى أنهم وقعوا على أوراق دون معرفة مضمونها، في حين أن البعض اختار التوقيع على وثائق العودة الطوعية كبديل عن البقاء محتجزين لعدة أشهر في مراكز الترحيل.

ويتم الاحتجاز الإداري في مراكز الترحيل بناءً على قرارات ترحيل إدارية أو إلغاء الوثائق القانونية. وقد لوحظ أن العديد من هذه القرارات تستند إلى اشتباه أو تقييمات أفراد المؤسسات الأمنية، **ولا تعتمد على قرارات قضائية قطعية**. وعلى الرغم من حصول العديد من المحتجزين على أحكام بالبراءة عند اللجوء إلى القضاء، وإلغاء القرارات الصادرة بحقهم، إلا أنهم قد يبقون محتجزين لفترات طويلة قد تصل إلى اثني عشر شهراً حتى صدور تلك الأحكام.

② تقييدات على حريات التنقل والسكن والمعاملات المدنية

تمثل القيود المفروضة على الأجانب بخصوص أماكن السكن، والقيود المفروضة على أصحاب الحماية المؤقتة بشكل خاص بخصوص نقل قيودهم بين الولايات التركية، أو حتى الحصول على أذونات سفر للتنقل، **عائقاً أساسياً أمام تمكينهم واستقرارهم**، حيث لا تراعي في العديد من الحالات هذه القيود مجريات الحياة الطبيعة التي تتطلب التنقل والحركة والسفر، ولا تراعي الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والظروف الإنسانية للأفراد والعائلات.

وكنتيجة لهذه القيود، إضافة إلى الصعوبات المتعلقة بتحديث معلومات الأحوال المدنية يعاني الكثير من الأجانب من صعوبات بلم شمل أفراد أسرهم ليكونوا

مثبتين بشكل قانوني ضمن نفس الولاية، وتحديدا ضمن الولاية التي يتواجد ويعمل بها رب الأسرة.

وتتفاقم هذه المشكلات بشكل خاص للأجانب **المتضررين من الزلزال** الذي وقع في 6 شباط\فبراير 2023، حيث يعانون من مشاكل في تثبيت عناوينهم بعد تدمير منازلهم، بالإضافة إلى وجود حظر على تثبيت العناوين في العديد من الأحياء الأخرى. علاوة على ذلك، يواجهون صعوبات في نقل قيودهم إلى ولايات أخرى على الرغم من ندرة الخيارات المتاحة لهم بعدما خسروه بسبب الزلزال.

ويبقى الأجانب الذين لا يستطيعون الالتزام الكامل بهذه القيود، عرضة لتجميد قيودهم القانونية وتعرضهم للقرارات والإجراءات الإدارية التي قد تؤدي إلى **تحويلهم إلى لاجئين غير شرعيين** وصدور قرارات بترحيلهم.

3 سوء المعاملة والحوادث العنصرية

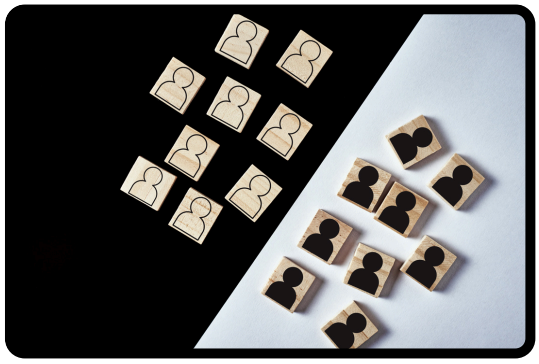

شكلت حوادث الاعتداء على الأجانب أو سوء معاملتهم بدافع عنصري إشكالا خطيرا على تواجد اللاجئين واستقرارهم وشعورهم بالأمان والاستقرار، وتكمن المشكلة الكبرى في **تكرار هذه الحوادث** أو ظهورها ضمن **حملات مُمنهجة** تستهدف تواجدهم.

تصل العديد من الشكاوى والادعاءات عن حوادث سوء المعاملة التي يتعرض لها الأجانب في **المراكز الإدارية أو الأمنية أو مراكز الترحيل**. يتحدث العديد من الأشخاص عن تعرضهم لحوادث تمييز عنصري، وفي بعض الحالات، تتجاوز المشكلة سوء المعاملة إلى اتخاذ قرارات تعسفية بحق الأجانب، مما يدفع عددًا كبيرًا منهم إلى **تجنب مراجعة المؤسسات** الإدارية والأمنية.

الإشكال الآخر هو حوادث الاعتداء على الأجانب بدافع عنصري سواء من خلال الاعتداء المباشر عليهم أو على ممتلكاتهم أو منازلهم ومحلاتهم التجارية بدافع عنصري، أو من خلال الاعتداء اللفظي **وحملات التشويه الممنهجة** على وسائل الإعلام أو التواصل الاجتماعي أو من خلال الدعايات الانتخابية.

أعمال حماية (الاستشارة، الوساطة، الدعم القانوني)

تم التعامل مع الحالات عبر تقديم الاستشارات القانونية اللازمة، أو من خلال جهود الوساطة عبر التواصل مع الجهات الرسمية المعنية، أو بتقديم الدعم القانوني والتوجه للقضاء، وذلك بناءً على تقييم ظروف كل حالة وطبيعة المشكلة التي تعاني منها بالإضافة إلى الإمكانيات المتاحة.

① الاستشارات القانونية

تم تقديم الاستشارات القانونية اللازمة لجميع الحالات التي وردت للمشروع، والبالغ عددها **2180 حالة**، **وتم التعامل معها كالتالي:**

- **إجراءات إدارية:** توجيه الحالات للقيام بالإجراءات الإدارية المتاحة، وتوضيح الخطوات المطلوبة.
- **المسار القضائي:** توجيه الحالات التي تحتاج إلى الرجوع للقضاء لحل قضاياهم، وتوضيح تفاصيل المسار القضائي وأهمية متابعة القضية قانونياً.
- **عدم إمكانية المعاملات:** إبلاغ الحالات التي لا يمكنها القيام بالمعاملات المطلوبة وفقًا للإجراءات الحالية.

② الوساطة والتواصل مع الجهات المسؤولة

تم التواصل مع الجهات المسؤولة من خلال الخطابات الرسمية، وطلبات الاسترحام، والزيارات المباشرة في **108 حالة** .

③ الدعم القانوني والتوجه للقضاء

تم تقديم الدعم القانوني من خلال محامين مختصين في **40 حالة**، والتوجه للقضاء في **13 حالة** منهم.